

COWI A/S
Parallelvej 2
DK-2800 Kongens Lyngby
Denmark

Tel +45 45 97 22 11
Fax +45 45 97 22 12
www.cowi.com

المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان
التقييم الخارجي للمؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، 2005 – 2008
التقرير النهائي

كانون الأول/ ديسمبر 2009

الموجز التنفيذي

يقدم هذا التقرير تقييماً لعمل المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الفترة 2005 – 2008. تعتبر المؤسسة الأورو-متوسطة من المؤسسات التي تقدم المنح للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتعكف في الوقت الحاضر على تقديم منح في الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس. كما تقدم المؤسسة التمويل العاجل للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان المعرضين للخطر، وتمنح التمويل غير العاجل للأفراد والمنظمات خارج إطار التيار السائد لمجتمع حقوق الإنسان.

أجريت عملية التقييم مُقيّمان اثنان خلال الفترة الممتدة بين شهر آب/ أغسطس وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2009. وتضمنت العملية مراجعة وثائق وإجراء مقابلات واستعراضاً لمتلقي المنح وإيفاد بعثة ميدانية إلى مصر. وقد جرت عملية التقييم بطريقة تشاركية ضمت الجهات المانحة والمؤسسة الأورو-متوسطة ومتلقي المنح وشركاء آخرين في مجال حقوق الإنسان.

يوفر التقييم معلومات عن الأعمال التي أنجزتها المؤسسة الأورو-متوسطة، ولذلك فإنه يبسر المساءلة أمام الجهات المانحة. وقد انطوى التقييم على سبر أهمية الأعمال التي شرعت بها المؤسسة وسبر كفاءتها وفعاليتها وديموميتها والآثار المترتبة عليها.

الاستنتاجات الرئيسية

يبدو جلياً من خلال تحليل حالة حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن المخاطر تحيط بالظروف التي يعمل في إطارها المدافعون عن حقوق الإنسان. ففي كثير من البلدان، تتعرض حرية تكوين الجمعيات للتقييض في حين يتعين على المنظمات غير الحكومية التسجيل رسمياً لدى الحكومة كوسيلة لممارسة أعمالها. وعلى أرض الواقع، لا تحصل العديد من المنظمات غير الحكومية على رد أبدأ بشأن ما إذا كان لديها وضع قانوني يخولها لممارسة أعمالها. وعلى هذا النحو، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان غالباً ما يعملون ضمن منطقة قانونية رمادية، ولا يعرفون متى ما ستقوم الحكومة بإيقاف أنشطتهم. وغالباً لا تعتبر الحكومات بأن تلقي التمويل الرسمي الأجنبي هو أمر مستحسن، في حين تعتبره بعض البلدان أمراً منافياً للقانون.

إن نظرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان بوصفهم إحدى قوى التغيير لهي الأساس المنطقي لتقديم الدعم. فقد غدا الدعم المالي المُقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

تنبؤاً المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان مكانةً فريدة تؤهلها لتقديم المنح للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك لأنها على دراية ومعرفة كبيرة بوضع حقوق الإنسان في المنطقة وما يخلفه من آثار على المدافعين عن حقوق الإنسان.

ونظراً لحالة حقوق الإنسان في المنطقة، يظل التمويل بشقيه العاجل وغير العاجل مهماً للغاية بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في المنطقة، إذ تتبع أهمية التمويل العاجل من إمكانية تقديمه بطريقة سريعة وأمنة، في حين تكمن أهمية التمويل غير العاجل في تقديمه إلى منظمات حقوق الإنسان حديثة النشأة التي تتصدى لقضايا حساسة في سياق حقوق الإنسان وتصل إلى أولئك الناس الذين ما كان يتسنى الوصول إليهم لولا هذه المنظمات.

يظهر من خلال التحليل أن المؤسسة الأورو-متوسطة تقدم منحاً صغيرة تستأثر بجهود كبيرة من قبل العاملين في المؤسسة. وتعمل الأمانة العامة للمؤسسة بطريقة فعالة للغاية على صعيد معاملة الطلبات، والحصول على معلومات لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن تقديم المنح، وإدامة التواصل مع متلقي المنح.

ففي سياق مدى فعالية تقديم المنح، فإن المؤسسة الأورو-متوسطة تدرك عموماً أهدافها قصيرة الأجل وطويلة الأجل، حيث تقدم المؤسسة التمويل للمدافعين عن حقوق الإنسان أو منظمات حقوق الإنسان المعرضين للخطر من خلال التمويل العاجل. أما التمويل طويل الأجل فتقدمه المؤسسة إلى منظمات حقوق الإنسان حديثة التأسيس أو من أجل التصدي لقضايا حساسة في سياق حقوق الإنسان في البلد المعني. وتحقق المؤسسة هذا الهدف من خلال تقديم التمويل الأولي لمنظمات حقوق الإنسان.

وقد استجاب متلقو المنح بإيجابية كبيرة إزاء الأثر الذي تركته المنح على أنشطتهم، إذ أفادوا في حالات التمويل العاجل بأن الخطر المحقق بهم قد تضاءل، وأن أنشطتهم والمعرفة بهم قد ازدادت بفضل التمويل غير العاجل. وفيما يتعلق بالاستدامة

الناجمة من المنح المقدمة، أفاد متلقو المنح بأنهم قد اكتسبوا مهارات تنظيمية وقدرة أكبر على الانخراط في العمل في مجال حقوق الإنسان.

وتتجلى الميزة النسبية للمؤسسة الأورو-متوسطة في قدرتها على توفير التمويل بسرعة ومرونة بما لا يُعرض أمن متلقي المنح للخطر.

ويُظهر التقييم بأن المؤسسة الأورو-متوسطة قد غدت مؤسسة مانحة للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة تحظى بمصداقية عالية بفضل تواصلها المستمر مع متلقي المنح وبفضل الدعم غير المالي الذي تقدمه أمانتها العامة إلى العديد من المستفيدين أثناء عملية التقدم بطلب الحصول على منحة وأثناء تقديم المنح. وينظر المقيّمان إلى هذا التواصل على أنه شكل من أشكال بناء القدرات لدى متلقي المنح.

ويُظهر التقييم كذلك بأن تقديم التمويل قصير الأجل في الوقت والحجم الملائمين قادر على إحداث فرق على صعيد التخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان.

التوصيات

الاستعراض

تعتبر عملية استعراض متلقي المنح أمراً مفيداً ولكنها تستغرق وقتاً طويلاً جداً بالنسبة للمقيّمين. إن من شأن وجود قاعدة بيانات تشمل جميع متلقي المنح وكافة المتقدمين بطلب الحصول على منحة أن يعطي المؤسسة نظرة شاملة ودقيقة عن تمويلهم من المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في المنطقة وعن كيفية قيامها بذلك. وعلى المدى البعيد، يعتبر وجود نظرة شاملة كهذه أمراً حيوياً لاستمرارية المؤسسة. لذا يوصي المقيّمان بأن تُنشئ المؤسسة قاعدة بيانات تشمل قائمة بكافة المتقدمين بطلب الحصول على تمويل وقائمة بكافة متلقي المنح ومعلومات عن الأعمال التي ينجزونها من خلال ذلك التمويل.

الإطار الاستراتيجي والمؤشرات

سوف تصبح المؤسسة في وضع أفضل إذا ما أعادت النظر في إطارها الاستراتيجي بما في ذلك الأهداف والنتائج المُستندة إلى مؤشرات يمكن التحقق منها.

يوصي المقيّمان أن تضع المؤسسة مؤشرات بسيطة يمكن التحقق منها، بحيث يرفع متلقو المنح تقاريرهم استناداً إليها كوسيلة لقياس مستوى عملهم. ويكتسب هذا أهمية بوجه خاص في المنح العاجلة وغير العاجلة المقدمة إلى منظمات حقوق الإنسان.

ولغرض الرصد والتقييم، يوصي المقيّمان بتوحيد إجراءات الإبلاغ ورفع التقارير التي يتبناها متلقو المنح وذلك بوضع إجراء بسيط وموحد من حيث التوقيت والمضمون.

بناء القدرات/ الدعم غير المالي

يُظهر التقييم أن الدعم غير المالي الذي تقدمه الأمانة العامة للمؤسسة الأورو-متوسطة إلى متلقي المنح يحظى بتقدير كبير من المستفيدين وقد أثبتت فعالية كبيرة. لذا يوصي المقيّمان بتقديم هذا النوع من الدعم على أساس منتظم لكافة متلقي المنح من أجل تمكينهم جميعاً من الاستفادة من هذا الشكل من أشكال بناء القدرات.

التعليم

وجدت المؤسسة الأورو-متوسطة بأن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود على صعيد بناء قدرات الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يوصي المقيّمان بأن تستحدث المؤسسة تمويلاً منتظماً لتعليم حقوق الإنسان يكون متاحاً للمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان كي تتسنى لهم المشاركة سنوياً في برامج تعليم حقوق الإنسان في المنطقة. وهذا يهدف إلى تجنب اقتصار التمويل على الحالات الخاصة فيما يتعلق بمنح التعليم.

الاستراتيجية

يظهر من خلال التحليل لعمل المؤسسة الأوروبي-متوسطة والمقابلات التي أجريت مع متلقي المنح بأن أعضاء مجلس أمناء المؤسسة على اطلاع تام على وضع حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان المنطقة وعلى دراية بالعواقب المترتبة على هذا الوضع بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان. وتتيح هذه المعرفة بحقوق الإنسان التي يتحلى بها مجلس أمناء المؤسسة إمكانية اتخاذ قرارات سريعة ومستنيرة بشأن تقديم المنح. ومع ذلك، ولغرض الاستمرارية والشفافية، تحتاج المؤسسة الأوروبي-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان إلى بذل جهود أكبر من أجل تطوير استراتيجية لتقديم المنح تستند إلى وضع حقوق الإنسان في كل بلد من بلدان المنطقة والأثر الذي يتركه ذلك الوضع على المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان.

وكوسيلة لإضفاء المزيد من الشفافية على عمل المؤسسة الأوروبي-متوسطة، ينبغي لمجلس أمناء المؤسسة النظر في ضم أعضاء بالتناوب في عضوية المجلس بحيث تستمر العضوية بالتناوب لعدد محدود من السنوات. فمن شأن ذلك أن يضمن استمرارية المؤسسة وأن يؤسس شبكة ذات نطاق أوسع.

سياسة الجهات المانحة

كما ورد آنفاً، تدعو سياسات الجهات المانحة الثلاث إلى تقديم الدعم المالي إلى المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان بوصفهم إحدى قوى التغيير. لذا يوصي المقيّمان بمنح المؤسسة المزيد من التمويل لكي تواصل عملها البارز والفعال في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.